International Jordanian Journal Aryam for Humanities and Social Sciences; IJJA
Volume1, Issue1, 2019

Geopolitical Dimension and International Contention for the African Desert

Dr. Khaled Abdel Qader Mansour Al-Toumi

Supreme Council for Strategic Studies

Received: 2/1/2019
Revised: 24/2/2019
Accepted: 17/3/2019
Published online: 25/3/2019

* *Corresponding author:*
Email: Kdtumi2@yahoo.com

https://orcid.org/0000-0001-9409-3823

***Citation: Al-Toumi**.K.(2019). **Geopolitical Dimension and International Contention for the African Desert**. International Jordanian journal Aryam for humanities and social sciences; IJJA, 1(1).*

DOI: https://doi.org/10.65811/114

©2019 TheAuthor(s). This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0) license. https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

International Jordanian journal Aryam for humanities and social sciences: Issn Online **2706-8455**

Abstract: This study présents three main Topics; taking into consideration the analysis of the status of the international competition situation, which is one of the priorities of the major powers in the process of winning this region. One of the priorities of this study is to identify the geopolitical dimension of the African Sahara, The importance of this region geographically and economically, which form the basis of the political dimension, and how these great powers struggle to obtain these resources, thus identifying the strategic importance of this geographic region, which has become the focus of the international doer and his attempt to introduce in the focus of regional conflicts and to international ones, in order to secure their areas of influence; The thing prompting us to discuss these facts. What we would like to clarify through this study is to touch the concept of the geopolitical dimension and its various concepts, and show the international conflict and its repercussions on the African Desert, and Find out about the reality of international competition and its future vision for the African Desert.

Keywords: Sahara Africa, the African Sahel, the geopolitical dimension, the international actor.

البُعد الجيوسياسي و التنافس الدولي على الصحراء الإفريقية

البرفسور خالد التومي

الملخص: تقوم هذه الدراسة على عرض ثلاثة مطالب أساسية؛ بمنهجية التأصيل لموضوع الدراسة؛ مع الأخذ بالاعتبار التحليل الخاص بوضعية التنافس الدولي؛ الذي يُعد اليوم من أولويات القوى الكبرى في عملية كسبها لهذه المنطقة، و من أولويات هذه الدراسة أن تُبين البُعد الجيوسياسي للصحراء الأفريقية، و ذلك لأهمية هذه المنطقة جغرافياً و اقتصادياً؛ اللذان يمثلان أساس نشأت البُعد السياسي، و الكيفية التي تتصارع بها هذه القوى الكبرى للحصول على هذه الموارد، و بهذا تتبين الأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة الجغرافية، و التي أصبحت محل أنظار الفاعل الدولي و محاولته الحثيثة لإدخالها في بؤرة النزاعات الإقليمية و منها إلى الدولية، لأجل تأمين مناطق نفوذها؛ الأمر الذي دفعنا لمناقشة هذه الحقائق، حيث يتمثل ما نود إيضاحه من خلال هذه الدراسة في التطرق للبُعد الجيوسياسي و مفاهيمه المتعددة، و تبيين الصراع الدولي و انعكاساته على الصحراء الإفريقية، و الوقوف على حقيقة التنافس الدولي و رؤيته المستقبلية للصحراء الإفريقية.

الكلمات المفتاحية: الصحراء الإفريقية، الساحل الإفريقي ، البُعد الجيوسياسي.

المقدمة

تُشكل الصحراء الإفريقية مسرحاً مفتوحاً لتيارات الصراع الإستراتيجي بين مختلف القوى الدولية الكبرى، إذ إنها تتوسط مجمع القارة، حيث أدت التحولات التي شهدها النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، والذي أدى إلى بروز متغيرات عدة؛ أهمها تنامي العامل الاقتصادي، حيث أصبح الاقتصاد يحظى بأولوية في أهداف كافة الدول، و خاصةً القوى الكبرى.

كما أن الرؤية الجيوسياسية الحديثة لتلكم الفواعل الدولية، قد أنصبت بأهمية كبيرة على الصحراء الإفريقية، الأمر الذي جعلها موجودة بشكل ثابت في حسابات القوى الكبرى سعياً منها إلى بسط نفوذها، كما يمكن القول أن الصراع في هذه الرقعة الجغرافية متضمناً الصراع السياسي بغرض الحصول على جغرافية الموقع و ثرواته، و لهذا يتبين اليوم أن حقل اللعبة الجيوسياسية في الصحراء الإفريقية هو أكثر تعقيداً من أي منطقة أخرى في العالم، ذلك لأنه يتضمن صراع بين دول الإقليم الأسيوية من جهة، و صراع بين القوى الكبرى من جهة أخرى، بالإضافة إلى فواعل أخرى مؤثرة مثل الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الإقليمية و الدولية.

و من هذا المنطلق فقد أصبحت الصحراء الإفريقية بأن تُعد من أهم المناطق الجيوسياسية في العالم، مما جعل أنظار و طموحات القوى الكبرى في تنافس حثيث لبلوغ السيطرة على موقعها الإستراتيجي، و ذلك من خلال افتعال الأزمات الداخلية العرقية و القبلية بغرض انهيارها و انعدام الأمن، و هذا من واقع ما تعانيه المنطقة الإفريقية من أزمات خطيرة أمنية و سياسية و اقتصادية، و أيضاً ذاك القصور في أداء مهام حكوماتها، و من هنا و تحت لواء احتواء الأزمات و تقديم المساعدات؛ وجد التنافس بين تلك القوى الكبرى درعاً واقياً يحمي سياساتها غير المعلنة، و الذي تجسد في الإستراتيجيات المتنوعة و المتبعة تجاه هذه المنطقة، حتى وصلت إلى حد التدخل الإنساني في جُلها، و بالتدخل العسكري في بعضها، و بالتدخل الاقتصادي في بعضها الأخر، الأمر الذي صعب الأمر على حكومات تلك المناطق في مواجهة الطموحات المتزايدة لتلك القوى الكبرى.

إلا إننا نتناول هنا في موضوع هذا البحث، موضوع أساسي في الصراع و التنافس الدوليين؛ الأمر الذي يُعد اليوم من أولويات القوى الكبرى في عملية كسبها لهذه المنطقة، و من أولويات هذه الدراسة أن تُبين البُعد الجيوسياسي للصحراء الأفريقية، و ذلك لأهمية هذه المنطقة جغرافياً و اقتصادياً؛ اللذان يمثلان أساس نشأت البُعد السياسي، و الكيفية التي تتصارع بها هذه القوى الكبرى للحصول على هذه الموارد، وبهذا تتبين الأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة الجغرافية، و التي أصبحت محل أنظار الفاعل الدولي ومحاولته الحثية لإدخالها في بؤرة النزاعات الإقليمية و منها إلى الدولية، لأجل تأمين مناطق نفوذها.

أهمية الدراسة : تكتسي هذه الدراسة في حُلتها جانباً كبيراً في تبين التطورات السياسية التي شهدتها القارة الإفريقية بصفة عامة، و الساحل الإفريقي بصفة خاصة، من حيث الصراع الدولي فيما بين الفواعل الدولية الكبرى تجاه هذه المنطقة ذات البُعد الجيوسياسي و الإستراتيجي، و ذلك للأهمية الكبرى التي تتمتع بها الصحراء الإفريقية من مواقع إستراتيجية و ثروات ظاهرة و باطنة، مما جعلها محور اهتمام الدول الكبرى، و زيادة التنافس الدولي على هذه الرقعة الجغرافية الشاسعة، و هذا من واقع ما تعانيه

المنطقة الإفريقية من أزمات خطيرة أمنية و سياسية و اقتصادية، و أيضاً ذاك القصور في أداء مهام حكوماتها، و من هنا و تحت لواء احتواء الأزمات و تقديم المساعدات؛ وجد التنافس بين تلك القوى الكبرى درعاً واقياً يحمي سياساتها غير المعلنة، و الذي تجسد في الإستراتيجيات المتنوعة و المتبعة تجاه هذه المنطقة، حتى وصلت إلى حد التدخل الإنساني في جُلها، و بالتدخل العسكري في بعضها، و بالتدخل الاقتصادي في بعضها الأخر، الأمر الذي صعب الأمر على حكومات تلك المناطق في مواجهة الطموحات المتزايدة لتلك القوى الكبرى.

أهداف الدراسة : تأتي هذه الدراسة استكمالاً لدراسات سابقة؛ تناولت البُعد الجيوسياسي للصراع و التنافس الدوليين على الصحراء الإفريقية، و ذلك لتبيين أهمية الموقع الجغرافي و الإستراتيجي للمنطقة، و أسباب التنافس الدولي، و التعرف على المواقع و الأهداف الإستراتيجية في هذه المنطقة، الأمر الذي جعل من هذه المنطقة محل أطماع و صراع الدول الكبرى، للاستفادة من هذه المميزات وفق منظور مستقبلي لصالح السياسة العامة لتلك الدول.

إشكالية الدراسة: هذه الدراسة تطرح الحاجة إلى الإجابة عن التطورات الجديدة، و هذا من واقع الصراعات الراهنة التي جعلت من الصحراء الإفريقية بأن تُعد من أهم المناطق الجيوسياسية في العالم، مما جعل أنظار و طموحات القوى الكبرى في تنافس حثيث لبلوغ السيطرة على موقعها الإستراتيجي، و ذلك من خلال افتعال الأزمات الداخلية العرقية و القبلية بغرض انهيارها و انعدام الأمن، و التي كثيراً ما تؤدي إلى حالةً من عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي و التشظي الاجتماعي، و بذلك يتأتى لتلك القوى الكبرى كسب مصالحها المتداخلة و المتشابكة بمختلف الأساليب و الأدوات السياسية و الاقتصادية والعسكرية.

منهجية الدراسة: تقوم الدراسة بعرض ثلاثة مطالب رئيسية؛ بمنهجية التأصيل لموضوع الدراسة؛ مع الأخذ بالاعتبار التحليل الخاص بوضعية التنافس الدولي؛ الذي يُعد اليوم من أولويات القوى الكبرى في عملية كسبها لهذه المنطقة، و من أولويات هذه الدراسة أن تُبين البُعد الجيوسياسي للصحراء الأفريقية، و ذلك لأهمية هذه المنطقة جغرافياً و اقتصادياً؛ اللذان يمثلان أساس نشأت البُعد السياسي، و الكيفية التي تتصارع بها هذه القوى الكبرى للحصول على هذه الموارد، و بهذا تتبين الأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة الجغرافية، و التي أصبحت محل أنظار الفاعل الدولي و محاولته الحثية لإدخالها في بؤرة النزاعات الإقليمية و منها إلى الدولية، لأجل تأمين مناطق نفوذها؛ الأمر الذي دفعنا لمناقشة هذه الحقائق.

و بقصد إيجاد رؤية موضوعية و شاملة قدر المستطاع لهذه الدراسة؛ سنتناوله من ثلاثة مطالب رئيسية، و التي يأتي سردها تباعاً:

المطلب الأول: البُعد الجيوسياسي و مفاهيمه المتعددة.

المطلب الثاني: الصراع الدولي و انعكاساته على الصحراء الإفريقية.

المطلب الثالث: التنافس الدولي و رؤيته المستقبلية.

المطلب الأول : البُعد الجيوسياسي و مفاهيمه المتعددة.

الجيوسياسية مصطلح تقليدي ينطوي في المقام الأول على تأثير الجغرافيا على السياسة فهو علم دراسة تأثير الأرض "برها، بحرها، مرتفعاتها، جوفها، ثرواتها، موقعها" على السياسة؛ ذلك في مقابل مسعى السياسة للاستفادة من هذه المميزات وفق منظور مستقبلي، حيث أضاف هذا المنظور إلى الجيوبوليتيك فرع الجيوإستراتيجيا، إلا أنه قد تطور ليستخدم على مدى القرن الماضي ليشمل دلالات أوسع، و هو يُشير في أصله إلى الروابط و العلاقات السببية بين السلطة السياسية و الحيز الجغرافي، ذلك كله بشروط محددة، و غالباً ما يُنظر على أنه مجموعة من معايير الفكر الإستراتيجي، و الصفات المحددة على أساس الأهمية النسبية للقوة البرية مع القوة البحرية في تاريخ العالم.

كما أن هذا المصطلح في أصله مشتق من كلمتين .. جيو .. هي باليونانية تعني الأرض، سياسي .. أكاديمياً علم تنظيم المجتمعات البشرية، إلا أن دراسة الجغرافيا السياسية تنطوي على تحليل الجغرافيا و التاريخ والعلوم الاجتماعية مع سياسة المكان و أنماطه بمقاييس مختلفة، و قد صاغه لأول مرة العالم السويدي .. رودولف كيلين[1] .. للدلالة على دراسة تأثير الجغرافيا على السياسة، بعد ذلك أتخذ معاني مختلفة.

أولاً : مفهوم الجيوسياسية ..

حقيقةً نجد أن العديد من السياسيين و المتحدثين في الشأن السياسي بوسائل الإعلام حصراً، عادةً ما يقعون في الخلط فيما بين مفهومي "الجيوسياسية" و "الجغرافية السياسية" .. أي بمعنى .. عدم التمييز بين المصطلحين حين استخدامهما، أو استخدام أحد المصطلحين للدلالة على ذات هذين المفهومين في آن واحد، و هذا ما يستوجب علينا تبيين مفهوم كل مصطلح منهما على حدى.

مصطلح الجغرافيا السياسية :

و هو ترجمة حرفية للكلمتين الإنجليزيتين "الجغرافيا السياسية" و هو مصطلح قديم استخدم مدلوله في زمن أرسطو، و يعني تأثير الخصائص الجغرافية للبلد في سياسة الدولة .. أي بمعنى .. هو استخدام ثروات البلد و قواها الطبيعية و البشرية في تحديد تلك السياسة، كما أنه مصطلح قد تم استخدامه لأهميته في العصور القديمة، و هو ما يعني أن تأثير المعالم الجغرافية للبلد في السياسة من الدولة، أو استخدام ثروة البلاد و مواردها الطبيعية و البشرية في تحديد السياسات لتلك الدولة.

ذلك بأنه تزداد قوة الدولة سياسياً، كلما ازدادت عناصرها الجغرافية كماً و نوعاً .. مثال ذلك .. جغرافية دولة كبيرة و غنية؛ ستنعكس بالضرورة على زيادة قوتها السياسية، في حين تفتقد جغرافية دولة صغيرة و فقيرة؛ ستنعكس بالضرورة على ضعف قوتها السياسية، بهذا تكون قوة الدولة عموماً تكمن في كثرة عناصرها الجغرافية و السياسية.

هنا بطبيعة الحال يأتي دور الحُكام و السياسيون في تلك الدول، فإذا ما كانوا مخلصين لشعوبهم، فيجب عليهم استغلال جميع العناصر الجغرافية المتوفرة في بلدانهم لتقوية المكانة السياسية لدولهم، و أما إذا كانوا غير ذلك، فلا قيمة لتلك العناصر مهما كانت ذات قيمة في تحسين الوضع السياسي لدولهم، حيث أن الحُكام و القادة و السياسيون هُم المسبب و السبب الرئيسي في تحسين قيمة المركز السياسي لشعوبهم ودولهم.

مصطلح الجيوسياسية :

و هو ترجمة مشوشة لأصل الكلمة الإنجليزية "السياسة الجغرافية" أو "سياسة الجغرافيا" و لكن ترجمته التعريبية المشوشة قد أشكلت المعنى و زادته غموضاً، و هنا حصل الخلط بين تعريب مصطلح "الجغرافيا السياسية" و مصطلح "السياسة الجغرافية".

و بهذا فقد شاع هذا المصطلح في وسائل الإعلام و انتشر بين السياسيين و الإعلاميين باستخدام لفظ الجيوسياسي أو لفظ الجيوبوليتيكي للدلالة على التعبير، و في جميع الحالات، كان على نطاق واسع في وسائل الإعلام و بين السياسيين باستخدام كلمة أو عبارة أهمية جيوسياسية الجغرافية السياسية للمصطلح، و كان أول من استخدمه في الماضي المفكر السويدي .. رودولف كيلين .. مطلع القرن الميلادي الماضي و عرفه بأنه "البيئة الطبيعية للدولة و السلوك السياسي" بينما عرفه مفكر آخر جاء بعده يُدعى .. كارل هاوزهوفر[2] .. بأنه "دراسة علاقات الأرض ذات المغزى السياسي، بحيث ترسم المظاهر الطبيعية لسطح الأرض، أي الإطار الجيوبوليتيكا الذي تتحرك فيه الأحداث السياسية".

أيضاً من التعريفات المهمة لمصطلح الجيوسياسية عند الغربيين، بأنها عبارة عن "الاحتياجات السياسية التي تتطلبها الدولة لتنمو حتى لو كان نموها يمتد إلى ما وراء حدودها".

كذلك تعريف أخر لديهم، بأنها "دراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة".

بهذا و انطلاقاً من التعريفات السالف ذكرها، يمكننا أن نلاحظ مدى الاختلاف و التعدد حول مدلول علم الجيوسياسية أو الجيوبوليتيك بين مختلف الاتجاهات العلمية، و لكن من جهة أخرى نلتمس قدراً من الاتفاق بين البعض منهم، و لتبسيط نقاط الاختلاف و الاتفاق الموجود سوف نقسم هذه الاتجاهات إلى مجموعتين، و اللتين نأتي على ذكرهما تباعاً :

المجموعة الأولى : عُرفت الجيوبوليتيك في إطار المنظور الوضعي الويستفالي، حيث نجد كل من رودولف كيلين، و كارل هاوزهوفر، و بيار كلاوس، يُركزون على الدولة كفاعل وحيد، بصفته هو الذي يمتلك القوة المتمثلة في الجغرافيا فقط، فالجيوبوليتيك بحسب نظرياتهم، بأنها عبارة عن "سم ذهني" بحيث من يعتنق الجيوبوليتيك أو يخطط من منطلق جيوبوليتيكي يكون ذو نزعة عدوانية، و يجد الحل دائماً في الجغرافيا.

المجموعة الثانية : ركزت في تعريف الجيوسياسية أو الجيوبوليتيك على منطلقات المنظور ما بعد الوضعي، فتعريف كلٌ من ايف لاكوست، و بارتس شابمن، لم يتخذ الدولة كفاعل وحيد، بل هناك فواعل أخرى على غرار القوة الصلبة المأثرة؛ كالتكنولوجيا، و الجنس، و النوع، و ما إلى ذلك.

عليه .. و انطلاقاً من كل هذه التعاريف يمكننا تقديم تعريفاً عاماً لعلم الجيوسياسية أو الجيوبوليتيك بأنه "معرفة علمية تتضمن مجموعة من المفاهيم، و التي تنطلق من المعطيات الفيزيائية و البشرية الصادرة عن الفواعل السياسية، و التي بدورها تهدف للسيطرة على مجال جغرافي معين".

و كثيراً ما نجد مصطلح الجيوسياسية يتداخل مع مضمون علم الجغرافيا السياسية، و التي تُعنى بدراسة تأثير الجغرافيا في السياسة، و عليه فالجغرافيا السياسية تدرس الإمكانات الجغرافية المتاحة للدولة .. أي بمعنى .. تدرس كيان الدولة الجغرافي كما هو في الواقع .. أما الجيوسياسية فتُعنى بالبحث عن الاحتياجات التي تتطلبها هذه الدولة حتى لو كان ما وراء الحدود .. أي بمعنى .. أنها ترسم خطة لِما يجب أن تكون عليه الدولة مستقبلاً.

ثانياً : مراحل تطور علم الجيوسياسية أو الجيوبوليتيك ..

إن أفكار الجيوبوليتيكا قديمة قدم البشرية، حيث بدأت ملامح العلم تتضح منذ أن أخذت المجتمعات البشرية تتجه نحو إقامة ما يُعرف بـ "الدولة"، حينها بدأ اهتمام المفكرين بدراسة تأثيرات البيئة الجغرافية على الشؤون السياسية، و منها توصل المؤرخ اليوناني .. هيرودوت[3] .. إلى أن سياسة الدولة تعتمد على جغرافيتها، من هنا كانت الانطلاقة من قبل المفكر اليوناني .. أرسطو[4] .. الذي كتب عن علاقة السياسة بالجغرافيا في مُؤلفه "السياسية"، الذي أكد فيه أن موقع اليونان الجغرافي في الإقليم المعتدل مناخياً، قد أهل الإغريق إلى السيادة العالمية على شعوب الشمال البارد، و الجنوب الحار، و قد تبنى سياسته على تقسيمات بارميندس[5]، للعالم إلى خمسة أقسام : إقليم شديد الحرارة، و إقليمان شديدا البرودة، و إقليمان معتدلان، و أكد أن الإقليم المعتدل الذي يسكنه الإغريق هو الإقليم الذي يحمل في طياته بذور القوة.

إلا أن التطور الفعلي لعلم الجيوبوليتيك بدأ مع القرن التاسع عشر و النصف الأول من القرن العشرين مع المفكر .. فريديريك راتسل[6] .. الملقب بأب الجغرافيا السياسية، إذ يُعد أول من استخدم مصطلح الجغرافيا السياسية في مُؤلفه "الجغرافيا السياسية" عام ١٨٩٧، حيث آمن راتسل بالتطور البيولوجي، وصاغ من خلالها نظريته في تحليل قوة الدولة، فالدولة بالنسبة له كائن حي يستمد خصائصه من جغرافيته، و بما أن الكائن الحي ينمو فيكبر فتضيق ملابسه فيضطر لتوسيعها كذلك الدولة، ستضطر إلى توسيع حدودها السياسية و زحزحتها كلما زاد عدد سكانها و تعاظمت طموحاتها، فحدود الدول حدود زئبقية قابلة للتوسع و الانكماش، و يجب على الدولة دائماً أن تحافظ على رغبتها في التوسع لأن أي تراجع أو انكماش يجعلها عرضة للالتهام من قبل دول أخرى أقوى (البقاء للأقوى).

و لكي تنمو الدولة و تتطور حدد راتسل سبعة قوانين أطلق عليها "قوانين تطور الدول" و التي نأتي على سردها تباعاً :

أن رقعة الدولة تنمو بنمو الحضارة، أو الثقافة الخاصة بالدولة.

يستمر نمو الدولة إلى أن تصل إلى مرحلة الضم، بإضافة وحدات أخرى.

حدود الدولة هي التي تحميها، فلابد من الحفاظ عليها.

تسعى الدول في نموها إلى امتصاص الأقاليم ذات القيمة السياسية.

الدافع للتوسع يأتي من الخارج.

الميل العام للتوسع ينتقل من دولة إلى أخرى ثم يتزايد و يشتد.

نمو الدولة عملية لاحقة لنمو سكانها.

في الوقت الذي تحدث فيه راتسل عن الجغرافيا السياسية التي تنظر للدولة كوحدة استاتيكية، و في ظل مناخ سياسي مغاير، فقد أخذ مفكرين آخرين ألمان منحى جديد في تطوير هذا العلم، و تحدثوا عن علم السياسات الأرضية، أو ما أُصطلح على تسميته بالجيوبوليتيك، مع المفكر رودولف كيلين الذي انطلق من فكرة أن الدولة كائن عضوي لكنه متطور و ليس ثابت، و شبه البناء العضوي للدولة بالبناء العضوي للكائن الحي، فالأرض بالنسبة للدولة هي الجسد، و عاصمتها بمثابة القلب و الرئتان، أما الأنهار و الطرق و سكك الحديد؛ فهي بمثابة الأوردة و الشرايين للدولة، في حين أن المناطق تُعد المصدر الذي يمدها بالمعادن و الموارد الأولية اللازمة لنموها، و الأفراد داخل الدولة هم الخلايا عند الكائن الحي و العامل المحرك للدولة، و قد اتفق مع راتسل بأن الهدف النهائي لنمو الدولة هو تحقيق القوة، و قرر أن الدولة تتكون من خمسة أعضاء : الحكومة، السكان، الأحوال الاجتماعية، المركب الاقتصادي، و المركب الطبيعي، و القانون الطبيعي يفرض حتمية النمو البيولوجي للدولة؛ هذا النمو الذي يؤدي بها للنزاع الذي لا ينتهي إلا بمعادلة صفرية تؤدي بأيلولة الدولة الأضعف لصالح الدولة الأقوى.

و بتطور هذا العلم، و نظراً لزيادة الاهتمام بالجغرافيا؛ فقد أصبح معظم الباحثين و المفكرين اليوم يعتمدون عليه في تحليل الأوضاع الدولية خاصةً في شقها التنازعي، و بهذا أصبحنا نتكلم عن التحليل الجيوبوليتيكي للأحداث.

بهذا نخلص إلى تعريف لمصطلح البُعد الجيوسياسية، بأنها "سياسة الاحتياجات المطلوبة التي تقوم بها الدولة لتنمو، حتى و لو أن هذا النمو تجاوز حدودها"، و كذلك "دراسة أثر سياسة التغيير في الأبعاد الجغرافية للدولة" و من التصريحات المشهورة التي أُستخدم فيها هذا المصطلح قول رئيس روسيا .. فلاديمير بوتين .. قبل سنوات "إن الوضع الجيوسياسي في العالم معقد للغاية، و ميزان القوى الدولية مختل، و لم يتم بعد بناء هيكل جديد للأمن الدولي".

كما أن العلاقة بين السياسة و الجغرافيا و الديمغرافيا و الاقتصاد، و خاصةً فيما يتعلق بالسياسة و العلاقات الخارجية للأمة، بالنسبة لمختلف الأبعاد المحلية و الإقليمية و القارية و الدولية .. تعتمد على .. الموقع الجغرافي لمنطقة ما بأبعاده السياسية محلياً، اقليمياً، قارياً، دولياً .

المطلب الثاني : الصراع الدولي و انعكاساته على الصحراء الإفريقية

كان الصراع الدولي في وقت مضى يغلب عليه الطابع الأيدلوجي، و مع نهاية الحرب الباردة و التغييرات التي أفرزتها البيئة الدولية، أصبح الصراع يخاض على نطاق واسع، و الهدف منه بالأساس هو الامتلاك الواسع للموارد الطبيعية التي تخدم مصالح الدول الكبرى، و ذلك لسيطرة على هذه المناطق الحيوية، وهذا ما أصبح اليوم الهدف الرئيسي للدول الكبرى.

الصراع الدولي : يُعرف الصراع الدولي في اللغة .. بأنه وضع اجتماعي ينشأ حين يسعى طرفان أو أكثر لتحقيق أهداف متعاكسة أو غير متلائمة.

أما تعريفه في الاصطلاح .. بأنه ظاهرة تتسم بالتعقيد و التشابك، و الطبيعة المعقدة لهذا المصطلح تعود إلى ظاهرة الصراعية ذاتها.

أما تعريفه في الأدبيات السياسية .. بأنه ظاهرة ديناميكية .. فالمفهوم من جانب يقترح جانباً تنافسياً معيناً، بكونه كل المتفاعلين فيه عالماً بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة، كما يكون كل منهم مضطراً لاتخاذ مواقف غير متوافقة مع مصالح الطرف الأخر.

إلا أن بعض المفسرين قد ركزوا على البُعد التنافسي في تعريف الصراع، باعتباره أحد أشكال السلوك التنافسي بين الأفراد أو الجماعات، و أنه عادةً ما يحدث عندما يتنافس طرف أو أكثر حول أهداف غير متوافقة.

و بهذا نخلص إلى تعريف نراه أقرب إلى المعنى المراد إيضاحه لمفهوم الصراع الدولي .. بأنه تنافس وتصادم بين أثنين أو أكثر من القوى، يحاول كل طرف منهم تحقيق أغراضه و أهدافه و مصالحه، كما أن هذا الصراع من الممكن أن يكون سياسياً أو اقتصادياً، كما تتنوع أدواته من أكثرها فعالية إلى أكثرها سلبية.

هذا و قد حظى موضوع الصراع الدولي باهتمام أكاديميين من المفسرين و المنظرين كغيره من المواضيع الدولية الراهنة، حيث يجد الباحث نفسه أمام العديد من الأصناف المفسرة لظاهرة الصراع الدولي الحديث، إلا أن أقربها إلى موضوع هذه الدراسة هي "النظرية الواقعية للصراع الدولي الحديث"، و ذلك لنُبين شدة الصراع الدولي على الصحراء الإفريقية، لأهمية موقعها الجغرافي المطل على الجنوب الأوروبي أمنياً، و مواردها الطبيعية بالنسبة للقوى الكبرى.

حيث أصبحت منطقة الصحراء الإفريقية من أكبر المناطق في العالم التي تشهد حالة استقطاب دولي كبير، و ذلك لِما باتت تشكله هذه المنطقة من تحديات و تهديدات أمنية عابرة للحدود، فقد أضحت المنطقة مصدراً أساسياً لكثير من المشاكل التي ترتبط بعدة متغيرات سياسية و اقتصادية و اجتماعية و حتى طبيعية، و قد ازداد الاهتمام الدولي، من طرف العديد من القوى الدولية، و على رأسها الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية.

حيث تواجه منطقة القارة الإفريقية في دوائرها الجيوسياسية المختلفة تحديات أمنية متشابكة و صعبة، تتمثل في الجريمة المنظمة و التجارة غير المشروعة (الاتجار في البشر و الأسلحة و البضائع المهربة)، وصولاً إلى تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، و انتشار الأمراض المختلفة، علاوةً على النشاط المتزايد لعصابات التهريب و الجماعات الإجرامية و الحركات الإرهابية، هذه الظواهر تتغذى على أوضاع اقتصادية و اجتماعية و سياسية و ثقافية و عسكرية، تعيشها دول المنطقة، تمتد تأثيراتها إلى مختلف دول الجوار، مما يقتضي التعامل معها و الاستجابة لها باستراتيجية شاملة و متعددة الأبعاد عوض المقاربة الأمنية التقليدية التي تم تبنيها في مواجهة هذه التهديدات.

و انطلاقاً من كون منطقة الساحل تشكل عمقاً إستراتيجياً و مجالاً حيوياً للأمن القومي العربي و الإفريقي، فإن هذه الأزمات الأمنية المهددة للمنطقة تلقي بظلالها على المشهد الأمني بالمنطقة، مما يلزم بإعادة النظر في مبادئ و مفاهيم الرؤية الأمنية الجماعية، و العقيدة الأمنية المشتركة، و التعاون و الاعتماد المتبادل أمنياً مع جميع المتدخلين و الفاعلين محلياً و إقليمياً و دولياً.

و التعاطي معها سواءً على مستوى الدبلوماسية الثنائية أو المتعددة الأطراف إقليمياً أو دولياً، حيث يمكن لدول المغرب العربي أن تلعب دوراً فاعلاً في الدفاع عن مصالح إفريقيا في مواجهة التنافس الدولي على خيراتها من أجل تعزيز و تقوية التنمية و الاقتصاد، بدلاً عن التركيز على المقاربة الأمنية التي ثبت فشلها في مختلف المبادرات التي عرفتها المنطقة، مما يُحتم على هذه القارة تعزيز دورها في مختلف الآليات الإقليمية و الدولية التي تستهدف المنطقة بما يخدم المصالح المشتركة التي تجمعها بشعوب و دول المنطقة.

و هذا من واقع الصراعات الراهنة التي جعلت من الصحراء الإفريقية بأن تُعد من أهم المناطق الجيوسياسية في العالم، مما جعل أنظار و طموحات القوى الكبرى في تنافس حثيث لبلوغ السيطرة على موقعها الإستراتيجي، و ذلك من خلال افتعال الأزمات الداخلية العرقية و القبلية بغرض انهيارها و انعدام الأمن، و التي كثيراً ما تؤدي إلى حالةً من عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي و التشظي الاجتماعي، و بذلك يتأتى لتلك القوى الكبرى كسب مصالحها المتداخلة و المتشابكة بمختلف الأساليب و الأدوات السياسية و الاقتصادية و العسكرية.

هذا ما جعل من منطقة الصحراء الإفريقية خاصةً، و القارة بأسرها عامةً، عُرضة حقيقية للصراع الدولي، بغرض السيطرة على موقعها الجغرافي و مواردها الزاخرة، من قِبل الدول الكبرى لتأمين مستقبلها.

المعادن و الثروات الموجودة في الصحراء الإفريقية ..

قد يسأل سألاً .. ما الذي تحتويه هذه الصحراء الشاسعة لكي تتصارع عليها دول كبرى ..؟

الإجابة .. تحتوي هذه الصحراء العظيمة بفضل الله تعالى؛ في جوفها أكثر من ٧٠% من الفوسفور، و أكثر من ٨٠% من اليورانيوم، و أكبر مساحة صحراوية يمكنها أن تضيء العالم بالطاقة الشمسية، و أكثر من ٦٠% من الذهب، و هو ما يسمح بصراع دولي، و هيمنة اقتصادية و تجارية عالمية، بنكهة الاختطاف طبعاً.

خارطة المعادن و الثروات الموجودة في الصحراء الإفريقية

فما طبيعة هذه الصراعات، و ما هي الدول التي تسعى لبسط الهيمنة ..؟

أولاً: تواجد الولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً في الصحراء الإفريقية ..

قد ازداد التواجد العسكري الأمريكي في العالم بشكل لافت، خاصةً بعد توغله في العراق و أفغانستان والصومال و سوريا و اليمن، إلى حد أن بعض الناقدين السياسيين دعوا الإدارة الأمريكية إلى وضع حد للتداول بين التيارين الجمهوري و الديمقراطي، لأن أساس سياسة الإدارة الأمريكية هي المصالح و القوة و التوسع الإمبريالي.

و مع قرار الولايات المتحدة بإنشائها القاعدة العسكرية الدائمة لطائرة بدون طيار وسط النيجر "أفقر دولة بالقارة"، و هي القاعدة العشرون في القارة ذات الاستخدام العسكري، كما قررت أيضاً ألمانيا إنشاء قاعدة للدعم اللوجيستي و التدريب العسكري في ذات الدولة "النيجر"، و رحبت الحكومة النيجيرية بطبيعة الحال بهذا القرار أثناء زيارة المستشارة الألمانية .. أنجيلا ميركل .. لها مؤخراً.

أيضاً إعلان أمريكا إنشاء قاعدة "طائرة بدون طيار" وسط النيجر، الأمر الذي يعتبره الكثير من المحللين أنه أحد الاهتمامات المباشرة بالمنطقة من القوة العالمية الأولى، في حين يرى البعض أنه ردة فعل امتعاض غير مباشرة تجاه الوكيل بالمنطقة "فرنسا" التي فشلت في القضاء على الإرهاب و التطرف في شمال مالي و النيجر، بالرغم من الدعم الأمريكي لها في المؤسسات و الهيئات الدولية؛ كالأمم المتحدة مثلاً.

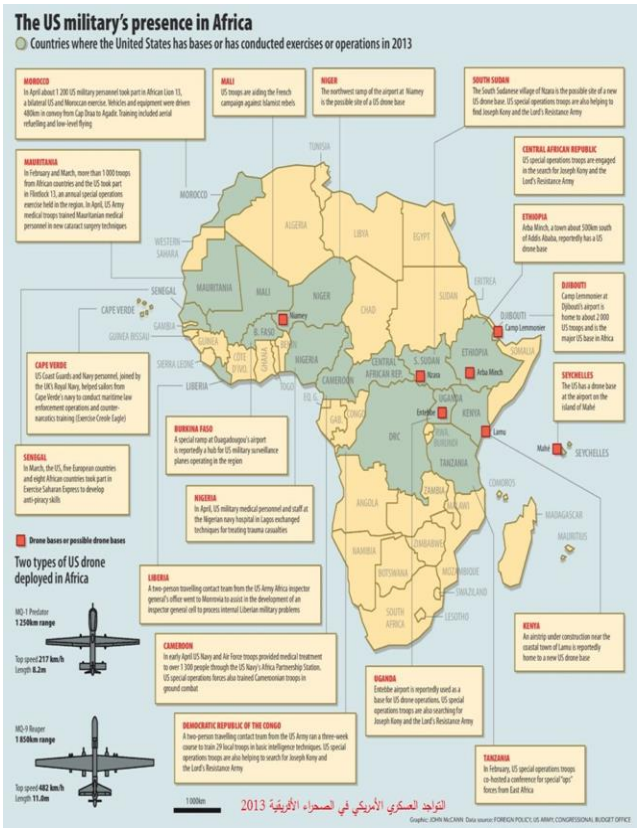

إذ تُبرر الولايات المتحدة الأمريكية تواجدها العسكري بالقاعدة الفرنسية الأصل في دولة جيبوتي بضرورة حماية الرحلات التجارية في البحر الأحمر و المحيط الهندي، و مراقبة تحركات القراصنة و الجماعات المتشددة في المنطقة، كما تعتبر المصالح الاقتصادية في منطقة القرن الأفريقي دافعاً أساسياً للتحرك الأمني لكل من إيران و الكيان الصهيوني و الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا و المملكة العربية السعودية؛ ذلك في غياب واضح جمهوريتي مصر و السودان.

ثانياً: تواجد فرنسا عسكرياً في الصحراء الإفريقية ..

حقيقةً، تحتكم هذه العلاقة "الأفريقية الأوروبية" إلى العامل التاريخي بالدرجة الأولى، مما يعكس قوة العلاقة و النفوذ لدى الأوروبيين عامةً، و الدولة الفرنسية بصفة خاصة، و التي تعكس اهتمامها بجعل الدول المستعمرة سابقاً تحت طائلة التبعية، حيث تعمل فرنسا على استمرار ذلك في كل من شمال و غرب أفريقيا، حيث تُعبر عنها في أدبياتها السياسية بـ "الإمبراطورية العظمى".

كما لم تنل المستعمرات الأفريقية استقلالها بعد موجة حركات التحرر التي اجتاحت القارتين الآسيوية والأفريقية في منتصف القرن الماضي، إلا بعد شروط، منها ما أُعلن عنه في حينها، و منها ما لم يُعلن عنه، و بقيت الكثير من المستعمرات الأفريقية رهينة الإمبراطورية الاقتصادية و الثقافية و اللغوية والعسكرية الفرنسية عقوداً من الزمن، خاصةً تلك الدول المعروفة بالثروات الباطنية من نفط و معادن واتساع الأراضي الفلاحية.

هذا و تُشير بعض التقارير السرية لوجود ١٤ دولة أفريقية ما زالت تدفع أموالاً سنوياً إلى الجمهورية الفرنسية، و لا يزال التدخل العسكري الفرنسي في كل من ساحل العاج، و أفريقيا الوسطى، و مالي، وتشاد، و النيجر، و الكونغو، و غينيا الاستوائية، واسع النطاق عبر محطات عسكرية بأزمنة مختلفة، كما يتحدث مراقبون على أن منطقة الساحل الأفريقي و غرب أفريقيا هي العمق الإستراتيجي الثمين لفرنسا، و هي تعتبر نفسها وكيلاً حصري للغرب بالمنطقة، في لغة التجارة و الاقتصاد و المال العالمي.

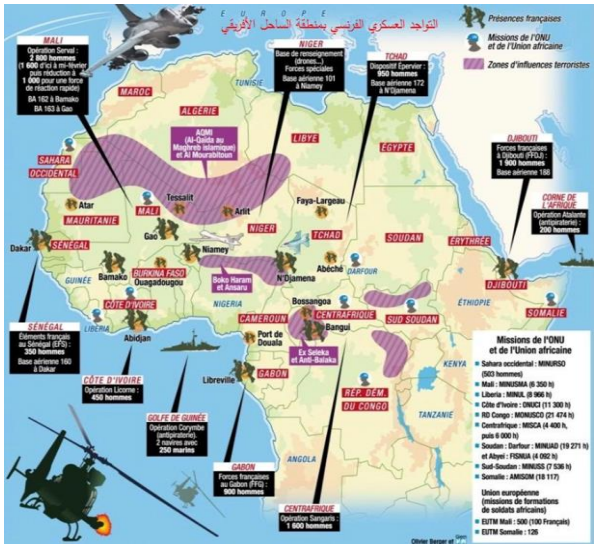

هذا و يحاول الاتحاد الأوروبي الانفراد بالعمليات العسكرية في المناطق التي تعرف نزاعات مستمرة، شأن ما يحدث في أفغانستان و العراق و الصومال بسبب الهيمنة الأمريكية على هذه المناطق، و كان قد سمى الاتحاد الأوروبي المشروع بـ "التمييز الأمني الأوروبي" في العمليات العسكرية التي تجري تحت غطاء قوات الحلف الأطلسي.

و أيضاً، كان قد أطلق في سبتمبر ٢٠١١، جهاز المصالح الأوروبية من أجل العمل الخارجي "SEAE" مشروع توحيد "السلوك الخارجي الأوروبي"، و جعله منسجماً و فعالاً، و هو ما أكدته الممثلة السامية للشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي .. كاثرين أشتون .. بخصوص منطقة الساحل الأفريقي، ذلك من خلال ربط التنمية بتوفير الأمن في دول قلب الساحل الأفريقي "موريتانيا، مالي، النيجر"، حيث يرتكز هذا المشروع على أربعة أهداف رئيسية، و التي نأتي على سردها تباعاً :

ترقية التنمية و بناء الحُكم الراشد.

دمج حكومات هذه الدول في التعاون الإقليمي.

محاربة التطرف، و تقوية المجال الأمني و العسكري لهذه الدول.

دعم و تمكين برامج التكوين و التدريب التي تقدمها الدول الأوروبية.

الاستنتاج :

يمكن القول إن القواعد العسكرية للقوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا و ألمانيا تندرج في سياق زيادة القوة و النفوذ في المنطقة الإفريقية، و هي إشارة مباشرة للحكومات و الدول في الأقاليم المتعددة في القارة، بأن القوى الكبرى مُصرة على الاستحواذ أكثر على الثروات، بل و التحكم في مستقبل التجارة و الاقتصاد و المال، و ضرورة البحث عن بدائل جاهزة و مُتحكم فيها بعيداً عن النزاعات الجارية في بعض المناطق؛ كالشرق الأوسط و آسيا الوسطى.

كما يُعتبر الكثير من المحللين و الباحثين أن وجود تعاون عسكري بين الغرب و جيوش المنطقة، ما هو إلا السعي الحثيث لاستنزاف هذه الجيوش و إرغامها على الدخول في صراعات و حروب طويلة الأمد مع الجماعات المتشددة، و توريطها بالترغيب تارة، و بالترهيب تارةً أخرى، و هو ما ينتج عنه إضعاف للجيوش و تعريض دول تتربع على مساحات واسعة من الثروات؛ ك ليبيا و الجزائر مثلاً، إلى التقسيم والاستيلاء دون مقابل على الذهب الأسود.

إلا إنه وسط هذه التعقيدات الأمنية و الجيوسياسية و الاقتصادية في المنطقة الإفريقية، يدعونا إلى أن نطرح سؤالاً في غاية الأهمية تجاه المجتمعات العربية و الإفريقية .. مفاده .. ماذا يجب على الحكومات و المؤسسات العربية خاصة، و الإفريقية عامة، عمله لإنقاذ الحديقة الخلفية و سلة الغداء العالمي ..؟ فهل هناك إستراتيجية قائمة على تبني العمق الإستراتيجي لدول الساحل و جنوب الساحل الأفريقي ..؟.

المطلب الثالث : التنافس الدولي و رؤيته المستقبلية

تُعد نهاية الحرب الباردة نقطة تحول كبيرة في النظام الدولي، إذ تغيرت أنماط و بنية و هيكل هذا النظام، و أيضاً نمط توزيع القوى بين الفواعل الدولية داخله، و هذا ما يؤكده اهتمام هذه الفواعل الجديدة والمتزايدة بمنطقة الصحراء الإفريقية بصفة عامة، و ذلك عن طريق السيطرة على الساحل الإفريقي، إذ أنها تسعى إلى تعزيز و توسيع نفوذها للحصول على مناطق إستراتيجية جديدة بالمقابل.

إلا أن هذه السياسات الانفرادية في بدايتها، قد ولدت ردود أفعال متباينة فيما بين بعضاً من هذه الفواعل، و نذكر على سبيل المثال : الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا و الصين الاتحاد الأوروبي، حيث أن هذا الأخير قد تبنى في بعض الأحيان سياسات مناقضة للصراع الأمريكي في معالجته لبعض القضايا العالمية.

و في ضوء هذا التنافس الحثيث، أصبحت منطقة الساحل الإفريقي من أهم المناطق الإستراتيجية في العالم اليوم، مما جعل طموحات و تنافس القوى الكبرى في أوجه، و ذلك بغرض السيطرة على مواقعها الإستراتيجية، بالإضافة لثرواتها الغزيرة من نفط و غاز و معادن و مياه، و مساحات شاسعة قابلة للتطور الزراعي و العمراني.

و لهذا عملت تلك الفواعل الدولية على إحداث الأزمات و الصراعات الداخلية العرقية و القبلية، حتى تعم الفوضى ليغيب الأمن، فضلاً عن ما تم استحداثه مؤخراً من الهجرة السرية و الجريمة المنظمة و الحركات المسلحة، و ذلك كله حتى يتم وصول الضرر لشعوب جنوب القارة الأوروبية، كي يتسنى لتلك الفواعل العمل على تحقيق مأربها بدعوا مكافحة الجريمة (الإرهاب) و حقوق الإنسان و تأمين المدنيين و توفير الغداء.

دوافع التنافس الدولي على الصحراء الإفريقية ..

تُعد القارة الإفريقية ثاني أكبر قارات العالم بعد آسيا، و التي تبلغ مساحتها حوالي ٣٠ مليون كلم٢، حيث تُشكل ما نسبته قرابة ٢٠% من مساحة اليابسة لإجمالي الكرة الأرضية، و تضم أفريقيا حوالي ٨٠٠ مليون نسمة تمثل قرابة ١٥% من مجمل سكان الكرة الأرضية، و هي تتمتع بثروات طبيعية، و موارد ضخمة غير مستثمرة بالشكل المثالي في معظمها، إن لم تكن كلها.

كما تكتسب القارة الإفريقية أهميتها من كونها تُشكل خزان العالم الإستراتيجي من حيث الموارد الطبيعية، و المواد الأولية، و الأحجار النفسية التي يشتد الضغط عليها في ظل التنافس الشديد بين كبرى الدول المستهلكة لهذه الموارد إثر ازدياد الطلب العالمي، و تقلص نسبة الاحتياطيات العالمية، و معدلات الإنتاج في أماكن و مناطق أخرى من العالم، و من الموارد التي تتمتع بها :

أولاً : النفط و الغاز: تضم القارة حوالي ١٠% من احتياطي النفط العالمي المثبت، و يتركز معظمه بنسبة ٦٠% في ثلاث دول رئيسية منتجة هي نيجيريا و الجزائر و ليبيا، في حين تبلغ احتياطيات الغاز المثبتة في القارة حوالي ٨% من نسبة الاحتياطيات العالمية، و يتوزع أكثر من ٧٥% من هذه النسبة في ثلاث دول أيضا هي نيجيريا و الجزائر و مصر.

و من مميزات النفط و الغاز الأفريقي سهولة استخراجه نسبياً، و سهولة تسويقه أيضاً، و ذلك بسبب موقع القارة الإستراتيجي بين قارات العالم من جهة، و بسبب تركز كميات كبيرة من النفط على السواحل أو في المياه الإقليمية لدولها من جهة أخرى.

و على الرغم من أن نسبة الاحتياطيات المثبتة في القارة متواضعة نسبياً مقارنة بنظيرتها في الشرق الأوسط، إلا أن عدداً من الجهات الدولية تشير إلى أن هناك العديد من المناطق الغير مكتشفة إلى الآن، والتي يمكن أن تحوي كميات كبيرة من النفط و الغاز بشكل يجعل من القارة الملجأ الأخير الغير مستنفذ بعد نفطياً، خاصةً أن قدرات الإنتاج في العديد من دول القارة لم تصل إلى طاقتها القصوى.

ثانياً : الموارد الطبيعية و الأولية ..

تعتبر أفريقيا في هذا السياق "منجما ضخما" ينتج حوالي ٨٠% من بلاتين العالم، و أكثر من ٤٠% من ألماس العالم و ٢٠% من ذهبها، و كذلك الأمر من الكوبالت.[7]

ثالثاً : المياه : تُشير التقديرات إلى أنّ القارة تمتلك حوالي ٤ آلاف كلم٣ من مصادر المياه العذبة المتجددة في السنة، أي ما يوازي حوالي ١٠% من مصادر المياه العذبة المتجددة في العالم، و هي نسبة معتبرة قياساً بالمعاناة التي تعيشها الدول الأخرى في كثير من مناطق العالم.

ملفّات تقاطع التنافس الدولي على الصحراء الإفريقية ..

أولاً : الطاقة: يُعد هذا الملف محور تقاطع للتنافس الصيني الأمريكي للقارة الإفريقية، حيث يشهد معالم نزاعات واضحة، بل تنافس شرس؛ تظهر إحدى تجلياته في السودان، مع مخافة أن يتطور هذا النزاع مستقبلاً ليتحول إلى صراع، و أن ينتقل من السودان إلى دول مثل نيجيريا و أنغولا و الجزائر و غينيا الاستوائية و الغابون وتشاد و الكونجو، و كلها دول ذات أهمية نفطية عالية بالنسبة للصين و أمريكا في القارة الأفريقية، لاسيما أنغولا و نيجيريا.

فبالنسبة للصين، فسياستها الداخلية تعطي الأولوية للشق الاقتصادي، و ضرورة الحفاظ على معدلات النمو المرتفعة خوفاً من التداعيات الاجتماعية و السياسية التي من الممكن أن تحصل فيما لو تدنت هذه المعدلات أو توقف النمو، الأمر الذي يتطلب استهلاك كميات كبيرة من الطاقة، و كون الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم، فان الوكالة الدولية للطاقة تتوقع أن تقفز واردات الصين النفطية لتصل إلى ١٣,١ مليون برميل يومياً بحلول العام ٢٠٣٠.

و بما أن حوالي ٣٠% من واردات الصين من النفط تأتي من أفريقيا مقارنة بحوالي ٥٠% من منطقة الشرق الأوسط، فإن تواجد الصين بقوة في أفريقيا حيث يوجد النفط؛ يصبح ضرورة قصوى، لعدد من الأسباب، و التي نأتي على ذكرها تباعاً :

تأمين الاحتياجات المتزايدة من النفط للبلاد، و التي تقفز بمعدلات كبيرة بشكل يستوجب الكشف عن أماكن جديدة لإنتاج النفط و استخراجه.

العمل على تحقيق سياسة أمن الطاقة الصينية القائمة على رفع نسبة التوزيع الجغرافي، و التنوع في مصادر الطاقة.

الاستفادة من خصائص النفط الأفريقي في ظل عدم توافر المصافي الكافية لتكرير النفط الثقيل المستورد من منطقة الشرق الأوسط في البلاد.

و في المقابل، تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستهلك و مستورد للنفط في العالم، و هي لم تستطع بعد التخلص من عقدة الإدمان على النفط، و يعتبر النفط بالنسبة لها مسألة حياة أو موت، و عنصراً غير قابل للمساومة، فحيثما يوجد نفط يجب أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية حاضرةً، بل في المقدمة.

و فيما يتعلق بوارداتها من النفط من أفريقيا، فهي تُشكل قرابة ١٥% إلى ٢٠% من وارداتها النفطية، أي ما يوازي تقريباً وارداتها من دول الشرق الأوسط. و من المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى ٢٥% خلال السنوات القادمة، بحيث تستورد الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من ٧٧٠ مليون برميل من النفط سنوياً من دول الصحراء الإفريقية.

و في هذا الإطار، فان الملف النفطي في أفريقيا يدخل في البعد الأمني لسياسة الطاقة للولايات المتحدة الأمريكية و ذلك لعدة أسباب، و التي نأتي على ذكرها تباعاً :

ضرورة حماية مصادر الإنتاج النفطي، لاسيما الدول التي تعاني من عدم استقرار سياسي في القارة، و ذلك بما يضمن تصدير النفط و وصوله إلى الولايات المتحدة الأمريكية دون أي عرقلة أو ابتزاز.

ضرورة التحرر من الاعتماد على نفط الشرق الأوسط عبر سياسة تنوع الواردات الجغرافية، وأنواع الطاقة، و هنا تكون دول الصحراء الإفريقية عنصراً أساسياً و مهم في هذه الإستراتيجية.

ضرورة رصد تحركات أي منافس حقيقي أو محتمل؛ في هذا الإطار من شأن تحركاته أن تضر بأمن الطاقة للولايات المتحدة الأمريكية، و أمنها القومي.

ثانياً : السلاح و الأمن: يُشكل هذا الملف عنصر الربط في النزاع الناشئ بين روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية في القارة الإفريقية، ذلك باعتبار أن القارة الأفريقية لوحدها تضم أكثر من ٤٠% من النزاعات المسلحة العالمية، والتي تحصل سنوياً، تتوزع على أكثر من ٢٠ دولة في القارة.

كما تُشير التقديرات إلى أن كلفة النزاعات المسلحة على التنمية الأفريقية بلغت من العام ١٩٩٩ و حتى ٢٠٠٣، حوالي ٢٥٠ مليار دولار، و أن النزاعات المسلحة قلصت من حجم الاقتصاد الأفريقي بنسبة ١٥%، و كبدته خسائر سنوية تقدر ١٨ مليار دولار، و التي كان من الممكن لها أن تستخدم في مكافحة الإيدز، أو الفقر، أو الجهل في القارة.

أما بالنسبة لروسيا، فهي تُعد ثاني أكبر مصدر للسلاح في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، و قد زادت صادرات السلاح الروسي العالمية بنسبة ١٤% عن الفترة ٢٠٠٤ و حتى ٢٠٠٨، عما كانت عليه في ١٩٩٩ و حتى ٢٠٠٣، لتسجل رقماً قياسياً بلغ ٨,٣٥ مليار دولار للعام ٢٠٠٨، كما تضاعفت الصادرات العسكرية الروسية إلي دول القارة بنسبة ٢٠٠% خلال فترة الأربع سنوات الأخيرة.

و لا ترى روسيا ضيراً في بيع الأسلحة إلى الدول الأفريقية، لتحقيق عدد من المكاسب، و التي نأتي على ذكر بعضها تباعاً :

أن مبيعات الأسلحة تدخل في إطار استعادة روسيا لنفوذها في أفريقيا من خلال استمالة و تسليح الأنظمة التي تسعى إلى أن يتم تزويدها بالأسلحة في ظل امتناع الولايات المتحدة الأمريكية أو الدول الأوروبية عن القيام بذلك لأسباب سياسية.

أن مبيعات الأسلحة تُشكل مدخلاً لتعميق العلاقة الاقتصادية مع الدول الأفريقية، بالشكل الذي يسمح لرجال الأعمال و المؤسسات الروسية في الاستثمار و الحصول على عقود سخية في هذه الدول في مجالات البُنى التحتية، أو القطاعات الإستراتيجية الحيوية، و قد يُمهد ذلك أيضاً لنقل المساعدة التكنولوجية كالطاقة النووية مثلاً.

قد تكون الرؤية الروسية صحيحة من باب المصلحة التي تسعى الدول إلى تحقيقها، لكن هذه السياسة تزعج الولايات المتحدة الأمريكية كثيراً، و خاصة أنها ترى فيها عنصراً من عناصر إشعال النزاعات بشكل يقوض الأمن و الاستقرار السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي لدول القارة، مما يضر بالمصالح الأمريكية الحيوية، و يمنعها من الانخراط بشكل متنامي.

بيان التحليل :

أن السياسة الروسية تؤدي إلى تغذية النزاعات بشكل يهدد أمن الطاقة، و أمن الممرات المائية، وأمن طرق النقل، و تدعم الأنظمة ضد بعضها، و قد لا تقتصر نتائج و تداعيات ذلك على الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، مما سيحتم على الولايات المتحدة الأمريكية تعزيز تواجدها العسكري، و دعمها لعدد من دول القارة.

أن النزاعات التي تشهدها القارة تعمل على تقويض سلطة الدول فيها، و إنشاء ما يسمى بـ .. الدول الفاشلة .. مع ما يمكن أن تُشكله من خطر خاصة فيما بمكافحة الإرهاب الذي يُعد الدافع الأول للعودة السريعة لاهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالقارة، و هذا طبعاً إلى جانب النفوذ الصيني المتنامي.

ثالثاً : الاستحواذ على الموارد الطبيعية و الأولية ..

يُعد هذا الملف مرتكزاً لتنافس شرس و قوي بين كل من الصين و روسيا .. فالصين أكبر مستهلك ومستورد للموارد الطبيعية و الأولية؛ كالحديد و الألمنيوم و النحاس و غيرها، أما روسيا فهي من أكبر المستثمرين في القطاعات الحيوية في أفريقيا، حيث استثمرت أكبر أربع شركات روسية للحديد بين الأعوام ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٠٧، أكثر من ٥ مليار دولار في منطقة الصحراء الأفريقية وحدها.

قد يبقى الأمر محصوراً في الإطار التنافسي إذا التزم البُعد التجاري لمضمونه، و لم يتعده إلى مضامين أخرى؛ كالسيطرة على الموارد للتحكم بها، و هي حرفة تتقنها الإستراتيجية الروسية؛ كموضوع الغاز المورد من روسيا عبر أوكرانيا إلى أوروبا.

لكن في هذه الحالة، سيتحول التنافس إلى نزاع، و قد تدخل الولايات المتحدة الأمريكية كفاعل ثالث في المنطقة، هذا في حال وصل الأمر إلى مسألة الطاقة و النفط، إذ لا يمكن للدول المتنافسة أن تسمح قيام دولة غنية بالموارد الطبيعية و بالنفط و الغاز كروسيا بالاستحواذ على قطاعات إستراتيجية في أفريقيا بشكل يتخطى البُعد التجاري، إلا من باب أنه محاولة لعرقلة تقدمها و حصولها على ما تحتاجه من هذه الموارد للمحافظة على صعودها، و قد تفهم الصين من هذه المعطيات أنها المستهدفة من التحرك الروسي في هذا.

دوافع الوجود الفرنسي في الصحراء الإفريقية: الدوافع الفرنسية هنا تتعلق برغبتها في ترسيم حدود مناطق نفوذها في مستعمراتها السابقة في إفريقيا، وهذه الدوافع تختبئ خلف دعوا مكافحة الإرهاب، الأمر الذي تعتبره فرنسا تهديداً لأمنها القومي، و لكن أيضاً له علاقة بالتهديدات الاقتصادية مع تنامي النفوذ الاقتصادي الصيني في القارة الإفريقية، و دخول منافسين آخرين من دول "مجموعة البريكس" إلى جانب حضور الولايات المتحدة الأمريكية طبعاً، الأمر الذي ضيق من حلقة المستفيدين من ثروات المنطقة، و لعل الهاجس الأكبر عند الفرنسيين في النيجر بالتحديد، هو حماية ملكيتهم لمناجم اليورانيوم، حيث تُعتبر النيجر رابع منتج عالمي لليورانيوم، و في المنطقة المحيطة بالتحديد.

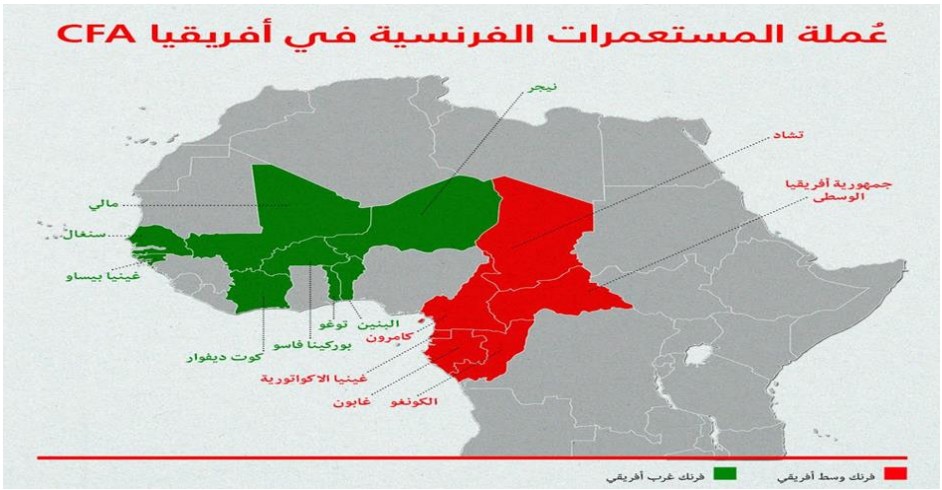

هذا لِما انتهجته السياسة الفرنسية في بناءها قاعدة عسكرية في هذه المنطقة ذات الظروف القاسية، و تحدياً لوجستياً، و التي تضم حوالي ٤٠٠٠ جندي لتدعيم الوجود العسكري، بهدف حماية المصالح الاقتصادية الفرنسية في شمال القارة و غربها، كما له دوافع سياسية تتمثل أساساً في التأثير في الصراعات الدائرة في المنطقة، و هذا طبقاً لِما أورده نائب البرلمان البلجيكي في تصريحه قائلاً .. إن الهدف من الحرب الفرنسية على مالي، هو السيطرة على اليورانيوم، و نحن لسنا مغفلين، و أكد أن فرنسا تقوم بهذه الحرب لإنقاذ شركتها العملاقة أريفا، و مجابهة القوة الصينية، و للثأر من تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، و التي تعتبرها فرنسا ملكاً لها.

حيث شكلت فرنسا قوات خاصة لحماية مواقع تعدين اليورانيوم في النيجر التي تديرها "شركة أريفا"، وتدخلت عسكرياً في مالي لمنع المتطرفين من تجنيد و تدريب المقاتلين، ثم إعداد هجمات على الغرب، وهي اليوم ما تفتأ تُحذر من مخاطر الفوضى و الإرهاب في ليبيا على دول الجوار، و على أوروبا عموماً لمأرب جديد.

دوافع وجود الكيان الصهيوني في الصحراء الإفريقية: يسعى الكيان الصهيوني بشكل حثيث لاختراق إفريقيا عن طريق تلميع صورته، و إغراء العديد من الأنظمة الحاكمة في القارة و التقرب منهم، و ذلك لوجود بعض الأطراف التي تُسهل عليه مهمته في هذه القارة، و من بينها الكنيسة الإنجليزية، و توسعها المطرد و الواسع في إفريقيا، و هو توسع يتم على حساب الإسلام من جه، و على حساب الكنيسة الكاثوليكية في المستعمرات الفرنسية من جهة أخرى.

و من المعروف أن أعضاء هذه الكنيسة من أشد المتحمسين لنصرة و مساندة هذا الكيان، كما أن امتداد تلك الكنائس مسلحة بإستراتيجية حديثة، و نشاط تبشيري مكثف، و بهذا فإن عدد المتبعين الجدد لهم في تزايد، و هذا منذ بدايات ١٩٩٠، شهدت عدة بلدان إفريقية اكتساح هذه الكنائس لمساحات جديدة بفضل وسائل فيها كثير من التجاوز، إلا أنها فعالة في إفريقيا.

حيث أصبحت الكفة متعادلة بين الكنيسة الإنجليزية و الكنيسة الكاثوليكية بعد أن كانت الأخيرة أسبق مدة و أكثر عدة، و في الغابون مثلاً يوجد حوالي ١٠٧٠ كنيسة إنجليزية، و التي تناسلت منها عدة جمعيات إنجليزية، كان قد أنشأها نيجيريون و غانيون و بينينيون.

و في ظل انتشار الكنيسة الإنجليزية و توسعها في إفريقيا؛ يحقق الكيان الصهيوني بفضلها مزيداً من النفوذ بين الأفارقة؛ حيث أصبحت الكنيسة الإنجليزية تمثل إحدى أدوات الضغط الدينية و الشعبية المؤيدة للتمكين الكيان الصهيوني في إفريقيا.

و بالتماثل مع قوة الكنيسة الإنجليزية بالقارة الإفريقية و سعيها للتمكين للكيان الصهيوني؛ فإن معظم الحكام الأفارقة الذين يستعيدون العلاقات معه، يسعون إلى أن يؤمن لهم تعاطف الحكومات الغربية التي يتمتع الكيان الصهيوني بنفوذ لدى حكامها.

كما أن الكيان الصهيوني بعمل من خلال واجهتان؛ يحاول أن يسوق من خلالهما نفسه للدول الإفريقية، واللتين نأتي على سردهما تباعاً :

الخبرة الإسرائيلية في المجال الأمني و التكنولوجي.

التطوير في الميدان الزراعي.

أولاً : الأهداف الإستراتيجية للكيان الصهيوني

يأتي التغلغل الكيان الصهيوني في إفريقيا في سياق إستراتيجي بحت؛ حيث يهدف للتمكين له بهذه القارة، و ذلك لفك العزلة التي ضربها عليه العرب في العقود الماضية؛ فليست هذه المشاريع لأجل تنمية إفريقيا، بل لتسوية صورته المتهمة بالعنصرية تجاه الشعب الفلسطيني.

إلا أن الإستراتيجية التي اتبعها هذا الكيان لتحقيق هدفه الأسمى، و المتمثل في بناء دولته الكبرى "من الفرات إلى النيل" يوضح مدى أهمية البُعد المائي في السياسات الصهيونية تجاه القارة الإفريقية بوجه عام، و تجاه دول حوض النيل بوجه خاص، و هذا لأجل توفير المياه اللازمة لعمليات التنمية على أرضها، وللوفاء بمستلزمات بناء المستوطنات اليهودية، و العمليات الزراعية، و غيرها في سياسات بناء دولة يهودية صهيونية قوية "تُعد محط جذب لليهود من كافة بلدان العالم".

و لهذا نجدها قد لجأت إلى التدخل سياسيا في إثيوبيا؛ للتأثير على العلاقات المائية التي تربطها بدول المصب، و للتأثير على الأمن المائي لتلك الدول، لتكون الخطوة الأولى لها في أن تكون مستقبلاً عنصراً مهماً في الشأن القاري، و بالرغم من ضعف علاقاته مع القارة الإفريقية في الستينيات، إلا أن علاقاته مع الدول الإفريقية بدأت تأخذ منحدراً جديداً مع نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، و قد اتضح هذا في "علاقة الكيان الصهيوني بإثيوبيا".

كما أن هذه الإستراتيجية ليست بالحديثة، بل هي منذ أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧، و هذا طبقاً لِما صرحت به .. جولدا مائير[8] .. في تلك الآونة "إن الفرات و النيل سيكونان في قبضتنا، للتأثير على توزيع مياه النيل بما يخدم مصالحها، و من بعدها بـ ٤٣ عام، جاءت "اتفاقية عنتيبي" و التي وافقت عليها معظم دول المنبع، و تم التوقيع عليها من قِبل "إثيوبيا و تنزانيا و أوغندا و رواندا و كينيا و بوروندي" في مايو ٢٠١٠، و التي سيطرت فيها إثيوبيا بشكل كبير على ملف حوض النيل، و قد كان هذا العمل بدعم من الكيان الصهيوني، الذي مارس ضغطاً على بقية دول الحوض و دول المنبع بوجهٍ خاص، يزيد الإشكاليات بين دول الحوض، و بما يحقق له مصالحه المائية و السياسية المخطط لها في إستراتيجياته المستقبلية.

بهذا ترسخ وجود الكيان الصهيوني السياسي و الاقتصادي في إثيوبيا، حيث تمثل في مساعدته لإثيوبيا بتمويلها في بناء سد النهضة القائم حالياً، و الذي بدوره لا يُعد قضية حديثة، بل هو مخطط سعت له منذ زمن، و قد استغلت إثيوبيا قيام الثورة المصرية في يناير ٢٠١١، مستغلة عدم استقرار الأوضاع في مصر، و مشاكل الانقسام الذي طراء على السودان "الشمال و الجنوب" و

شرعت في بناء السد على مجرى حوض النيل في ظل الدعم المالي و السياسي الكاملين من الكيان الصهيوني. و بهذا أصبح الكيان الصهيوني مسيطراً بعمق في جنوب السودان و إثيوبيا.

حيث ألحق سد النهضة العديد من المخاطر بدول المصب، و بالتالي فقد أثر بشكل كبير على الملف المائي المصري السوداني الإثيوبي؛ إذ أن السعة التخزينية لهذا السد تصل إلى ٧٤ مليار م٣، مما يترتب عليه عجز كبير في حصة دول المصب من المياه، و خاصةً مصر التي ستنخفض حصتها بمعدل ٢٠ مليار م٣ عن حصتها الأساسية، مما سيجعلها تعاني من مشكلات جسيمة؛ كونها تعتمد بشكل أساسي على مياه النيل، و بالتالي مواجهتها لمشكلات تنموية و زراعية و بيئية، خاصةً خلال الفترة التي يتم فيها ملء الخزان، بالإضافة لتأثير السد على دخول دول المصب، و خاصة مصر في صراعات مع دول المنبع حول إشكالية توزيع المياه، بالإضافة للمخاطر و الفيضانات في حالة انهيار السد.

هذا و يسعى الكيان الصهيوني من خلال تواجده الكبير في إثيوبيا و غيرها من دول حوض النيل إلى حث تلك الدول إلى التنصل من الاتفاقيات التي تلتزم بها دول حوض النيل فيما يخص توزيع مياه نهر النيل، سواءً كانت اتفاقية ١٩٢٥، و أيضاً اتفاقية ١٩٥٩، و اللتان بدورهما تحفظان لدول المصب حقوقها التاريخية و المكتسبة في مياه النيل على مر السنين، و لهذا يشجع الكيان الصهيوني إثيوبيا و غيرها من الدول للتنصل من تلك الاتفاقيات؛ لكي تستفيد بتحقيق هدفها بأن تتحصل على نصيب لها من مياه النيل.

إلا أن تدخلات هذا الكيان في إثيوبيا تحديداً، سواءً من الناحية السياسية؛ بتعزيز وجوده السياسي مع إثيوبيا مع اختلاف حُكامها، و التعاون الودي معهم؛ باعتبارهم حلفاء قريبين منهم، و كذلك تدخله من الناحية الاقتصادية؛ لتدعيم سيطرته على الشركات و الاقتصاد الإثيوبي بشكل كُلي؛ مما يمكنه من السيطرة على السياسات الإثيوبية، و كيفية تعاملها مع المحيطين بها بما يحقق مصالحه في دول القارة مستقبلاً.

الاستنتاج :

حقيقةً؛ إن كافة الاحتمالات قائمة، حيث تُعد كافة السناريوهات المتباينة السياسات الخاصة بالأطراف المتشابكة في اهتمامها بهذه الرقعة الجغرافية الشاسعة، الأمر الذي يزيد المسألة صعوبةً في تحليل موقف هذه الأطراف، بيد أن مصالحها متعددة و موزعة على المستويين الإقليمي والدولي، مع أن الطرف الإقليمي واقعه يخدم المصالح الدولية بطُرق في ظاهرها اختلاف المسعى، و أنه يصب لذات المآل الدولي.

لهذا نجد أن بعض الدول الإقليمية تُغير من وقت لأخر في مواقفها و سياساتها وفقاً لحسابات القوى الكبرى، و هذا لِما تُمثله هذه المنطقة كموقع إستراتيجي مهماً في الاقتصاد الدولي، لِما تمتلكه من موارد طبيعية واقتصادية من شأنه أن يأثر على المستوى الدولي، كذلك لِما يساهم الموقع الجغرافي في جعل المنطقة محل تنافس وصراع شديد من شأنه أن يأخذ أبعاداً متعددة و وسائل متنوعة.

ملحق رقم ١

أهم عشرة تواريخ .. اتفاقية "عنتيبي"

أصبحت "عنتيبي" المدينة الأوغندية التي تقع على ضفاف بحيرة فكتوريا، و التي كانت مقر حكومة البلاد قبل استقلالها عام ١٩٦٢، اسم الاتفاقية أثارت جدلاً و صراعات بين دول حوض النيل، حيث إن عنتيبي هي مقر للاتفاقية الإطارية التي تبنتها أثيوبيا، كما وقعت عليها عدد من دول حوض النيل بهدف إنهاء الحصص التاريخية لدولتي المصب مصر و السودان.

١٤ مايو ٢٠١٠

وقعت أربع دول من دول حوض النيل "إثيوبيا، أوغندا، رواندا، تنزانيا"، و أصدرت كينيا بيان تأييد للاتفاقية دون التوقيع، في مدينة عنتيبي الأوغندية على اتفاقية إطارية جديدة بشأن تقاسم مياه نهر النيل في غياب دولتي المصب مصر و السودان.

١٤ مايو ٢٠١٠

رفضت مصر الاتفاق الإطاري الجديد "عنتيبي" مؤكدة معارضتها الشديدة لهذا المشروع، معتبرةً أن هذا الاتفاق يمس حصتها من مياه النيل، و حقوقها التاريخية في هذا النهر.

٢٠ مايو ٢٠١١

رفض البنك الدولي، الإفصاح عن موقفه في حال تقدم الدول الموقعة على إتفاقية عنتيبي بطلب تمويل للمشروعات على النهر.

٢٨ فبراير ٢٠١١

أعلنت بوروندي انضمامها لإتفاقية عنتيبي.

١٣ يونيو ٢٠١٣

صادق البرلمان الإثيوبي، على اتفاقية الإطار التعاوني لنهر النيل، و صوّت البرلمان الإثيوبي الذي يضم ٥٤٧ عضواً بالإجماع لصالح الاتفاقية.

١٧ يونيو ٢٠١٣

أكدت وزارة الري و الموارد المائية بجنوب السودان أن البلاد لم تتخذ أي قرار حتى الآن بشأن "اتفاقية عنتيبي" الإطارية لتقسيم مياه النيل بين دول حوضه العشر.

١٨ يونيو ٢٠١٣

وزير الموارد المائية و الري في جنوب السودان، أكد أن بلاده ستوقع علي الاتفاقية الإطارية لدول حوض النيل "عنتيبي"، قائلاً "انني أؤكد لمواطني جنوب السودان إننا في طريقنا للتوقيع و التصديق على الاتفاقية"، و دعا وزير الري في جنوب السودان كلاً من مصر و السودان إلى الانضمام للاتفاقية.

٢٠ يونيو ٢٠١٣

إثيوبيا، تحث دول حوض النيل على التصديق على الاتفاق الإطاري لدول الحوض، و تؤكد من عاصمة جنوب السودان "جوبا"، أثناء اجتماع وزراء مبادرة حوض النيل، "لن نسمح لبلد واحد بأن تكون له السيطرة التامة على مواردنا المشتركة".

٢٠ يونيو ٢٠١٣

في اللحظات الأخيرة و قبل انتهاء اجتماع وزراء مياه النيل في جوبا، أعلنت دولة جنوب السودان إرجاء عملية التوقيع و الانضمام إلى اتفاق "عنتيبي"، إلى وقت لاحق لم تحدده، نتيجة وجود مشاكل قانونية رغم الإعلان المتكرر لوزير الري بجنوب السودان عن عزمهم التوقيع.

٢٧ يونيو ٢٠١٣

صادق البرلمان الأوغندي على الاتفاقية الإطارية لتقسيم مياه النيل، "عنتيبي"، و دعا وزير المياه و البيئة الأوغندي مصر إلى قبول الاتفاقية ذاتها، و الإطار القانوني الجديد لتقاسم موارد نهر النيل بصورة متساوية، لأنه "الحل الأمثل" حسب قوله.

الخاتمة: يمكن القول إنه من وجهة نظر جيوسياسية واقعية، فقد حظيت الصحراء الإفريقية، أو القارة الإفريقية عامةً؛ بأهمية كبيرة، حيث إنه كان و لازال موجود بشكل ثابت في حسابات القوى الكبرى، و ذلك سعياً منها إلى بسط نفوذها و سيطرتها، حتى لو تطلب ذلك إعلان الحروب، و خلق مشاكل داخلية، و التدخل في الشؤون الداخلية لدول القارة؛ بهدف إضعاف هذه الدول و منع تحقيق نموها و نهضتها، إلا بمعرفة وإشراف تلك القوى الكبرى، و بما يتماشى مع مصالحها الراهنة و المستقبلية.

بهذا يتبين لنا، أن حقل اللعبة الجيوسياسية التي تنتهجها القوى الكبرى و المسيطرة على المشهدين السياسي و الاقتصادي بالمنطقة الإفريقية بأسرها، بأنه أكثر تعقيداً من أي منطقة أخرى في العالم، بيد أنه يتضمن صراع بين دول الإقليم الأسيوي من جهة، و صراع بين القوى الكبرى من جهة أخرى، بالإضافة إلى فواعل أخرى مؤثرة مثل الكيان الصهيوني الذي هو في أصل اللعبة المحرك الأساسي لكل تلك القوى الكبرى في سبيل تحقيق مخططاته المبنية على إستراتيجية متقنة الإعداد و الخطوات.

لهذا .. فإن التنافس الدولي على الصحراء الإفريقية عملية شائكة و معقدة، إذ تحتوي على الكثير من التناقضات و التفاصيل و الاحتمالات، و في نفس الوقت يُعد بُعداً جيوسياسي متداخلاً في الاقتصاد السياسي، حيث أن أساس التنافس على هذه المنطقة هو النفط و مصادر الطاقة بكافة أنواعها و المياه والموقع الجيوإستراتيجي، الأمر الذي أسهم بشكل كبير في رفع مستوى الصراع و التنافس بين مختلف القوى بالمنطقة.

ختاماً .. هناك علاقة وثيقة تتأثر سلباً و إيجاباً بين "حدة الصراع و شدة التنافس" للقوى الكبرى في السيطرة على الصحراء الإفريقية، و أيضاً فيما بين "الاستقرار السياسي و المستوى الاقتصادي" لشمال دول القارة، الأمر الذي يؤثر بدوره على مدى تحقيق الاستقرار و الأمن في المنطقة بأسرها، لمواجهة التحديات القارية المتشعبة، سواءً من حيث المعطيات أو المقومات أو حتى الرؤية المستقبلية من داخل القارة نفسها، دون إملاءات أو تدخلات من خارج القارة.

كما نود أن ننوه للإخوة الباحثين بأن لموضوع هذا البحث من الأهمية بمكان؛ حيث ينبغي أن تتوجه إليه الجهود و يحظى بالعناية و الاهتمام .. فبهذا نوصي في جُملة التوصيات التي تلي نهاية هذه الدراسةِ سرداً.

التـوصيـات :

لابد على دول القارة عامةً و دول الساحل الإفريقي خاصةً العمل على تجهيز تصور شامل يجمع بين الأمن و التنمية، حيث أنهما أساس لأي استقرار.

تفعيل الحوار مع كافة الأطراف المتنازعة، و معالجة الأسباب الحقيقية لهذه النزاعات.

تفعيل مبدأ الديمقراطية و الحُكم الرشيد و ترسيخ العدالة الاجتماعية.

العمل على زيادة التعاون الحقيقي بين دول الشمال الإفريقي و الوسط مع الجنوب الإفريقي، بغرض الوصول لِما يحقق الاستقرار الذاتي.

تتبنى دول الساحل الإفريقي خاصةً سياسة المالح الاقتصادية و الأمنية المتبادلة، بغرض توسيع التعاون الاقتصادي الإقليمي، بما يحقق النمو في مستوى التنمية لتلك الدول.

المراجع العربية

- بن ناهر، ن. (٢٠١٦). مدخل إلى علم العلاقات الدولية. الدوحة: مؤسسة الوعي للدراسة والبحث.
- بوجدرة، ر. (١٩٩٤). تيميمون. الجزائر: منشورات الاختلاف.
- بوجدرة، ر. (١٩٩٤). تميمون. الجزائر: منشورات الاختلاف.
- بو جدره، ر. (١٩٩٤). تيميمون. الجزائر: منشورات الاختلاف.
- رسلان، أ. (٢٠١٥، ٢٣ مارس). النص الكامل لاتفاق إعلان مبادئ سدّ النهضة. اليوم السابع.
- http://m.youm7.com
- سعودي، م. ع. (١٩٩٧). الجغرافيا السياسية والمشكلات الدولية. القاهرة: مكتبة النموذج.
- السائح، الحبيب. (٢٠٠٨). ذاك الحنين. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- السائح، الحبيب. (٢٠٠٩). تلك المحبة. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- السائح، الحبيب. (٢٠١٠). تماسخت دمّ النسيان. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- الغانمي، ع. (٢٠٠٠). جماليات المكان في السرد العربي. دمشق: اتحاد الكتّاب العرب.
- العيساوي، ف. م. (د.ت). الجغرافيا السياسية المعاصرة. الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية.
- أبو كيلة، أ. ح. (٢٠٠٩، ٢٧ جمادى الأولى). مياه النيل لعبة صهيونية لضرب دول الحوض.
- http://almoslam.net/node/11259
- إبراهيم، ب. (٢٠١٠، ٢٧ أبريل). دراسة: إسرائيل تنفذ مشاريع في إثيوبيا بتكلفة ٧ مليارات دولار.
- http://cutt.us/D4Y4o
- سلام، م.، &عاشور، م. (٢٠١٣، ٣٠ مايو). تقرير "سري للغاية" يكشف مخاطر سد النهضة. المصري اليوم.
- http://today.almasryalyoum.com/article

المراجع الاجنبية

- Gontard, M. (1981). *Écriture de la colère*. Paris: Éditions du Seuil.
- Haddad, M. (1959). *Je t'offrirai une gazelle*. Paris: Gallimard.
- Jaout, T. (1987). *L'invention du désert*. Paris: Éditions du Seuil.
- Mammeri, M. (1982). *L'opium et le bâton*. Paris: Plon.